

The Effect of Change in GDP on FDI in the Saudi Oil Sector Using the Adhocks Model of the Lagged External Variables, for Period, 1994-2017 an Econometrics Study

Mohammed Radhi Jaafar

University of Maysan, Faculty of Management and Economics

Mhamedd4@gmail.com

Adnan Dawood M.AL-Ethary

University of Kufa, Faculty of Management and Economics

Adnan.daledary@uokufa.edu.iq

Skuna_100@yahoo.com

ARTICLE INFO

Submission date: 13/8/2018

Acceptance date: 1/11/2018

Publication date: 10/3/2019

Abstract

The importance of foreign direct investment (FDI) to the Saudi oil sector, like other countries in the world, which is considered one of the important and complementary sources of domestic investment, is very important. FDI is no longer only about the transfer of capital, but is also a necessary source of knowledge transfer in modern management. The transfer of advanced technology, the training and development of local technical cadres and the creation of more jobs for citizens. However, there is a decline in the degree of openness of the legislative environment attractive to foreign direct investment in terms of transparency, in spite of the available legal and administrative legislation in Saudi Arabia, as the volume of foreign investment flowing into the Saudi oil sector has fluctuated and instability of annual decay rates for several reasons, The rate of change in GDP during the period 1990-2000 was only increasing in some years as a result of the first Gulf crisis, depriving Iraq of the oil resource and increasing the production of Saudi Arabia to compensate for the shortage in the oil market and so the increase was after the second Gulf war in 2003 The rate of change has increased steadily due to the shortage after the United Nations exported Iraqi oil in the oil-for-food agreement, in addition to the rising oil prices, which led to an increase in Saudi oil production and consequently increased the rate of change in GDP, In the estimated model in the eighth phase of Table 3, the data were tested by the COOKS DISTANCE TEST, indicating that the normal values and abnormal values were close to the distance and less than 20%, which is recommended by the statistical world COOKS, which is estimated by the estimated model of 12% The data for the eighth stage is stable, while most of the stages were different in the data and the estimated distance by the test is more than 20%. Therefore, this model is considered the best of the models and therefore it will be chosen to represent the relation between the ratio of change in GDP and investment.

Keywords: Economics, Energy Economics, Econometrics

اثر نسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي
السعودي باستخدام نموذج ادهوك Adhocks Model للمتغيرات الخارجية المتباطئة زمنيا للمدة 1994-

2017 (دراسة قياسية)

محمد راضي جعفر السوداني

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة ميسان

عدنان داود محمد العذاري

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

الخلاصة

تظهر الأهمية الكبيرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للقطاع النفطي السعودي كغيرها من دول العالم التي تعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الروافد الهامة والمكملة للاستثمار المحلي، كما إن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد يتعلق فقط بانقزال رأس المال بل أصبح أحد المصادر الضرورية لنقل المعرفة في مجال الإدارة الحديثة ونقل التقنية المتقدمة وتدريب وتطوير الكوادر الفنية المحلية وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين. الا ان هناك انخفاض في درجة انفتاح البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية الشفافية ، بالرغم مما متوفر من تشريعات قانونية وإدارية لدى السعودية، إذ أن حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق الى القطاع النفطي السعودي شهد تذبذب وعدم استقرار معدلات نموه السنوي لا سباب عدة، فضلا عن ان نسب التغيير في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 1990-2000 كانت متصاعدة الا في بعض السنوات نتيجة لازمة الخليج الاولى وحرمان العراق من المورد النفطي وزيادة انتاج السعودية لتعويض النقص الحاصل في السوق النفطية وهكذا كانت الزيادة بعد حرب الخليج الثانية في عام 2003 اذ ازداد نسب التغيير زيادة متواترة بسبب النقص الحاصل بعد ان كانت الامم المتحدة تصدر النفط العراقي في اتفاقية النفط مقابل الغذاء اضافة الى ذلك ارتفاع اسعار النفط المتصاعدة، مما ادى ذلك الى تزايد انتاج النفط السعودي وادى بالتالي الى زيادة نسبة التغيير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن انه في النموذج المقدر في المرحلة الثامنة من جدول 3 تم اختبار بياناته باختبار COOKS DISTANCE TEST فتيين ان القيم الاعتيادية والقيم الشاذة كانت قريبة المسافة ونسبتها اقل من 20% والتي يوصي بها العالم الاحصائي COOKS والتي ظهرت نسبتها التقديرية من النموذج المقدر بحدود 12% ولذا فان بيانات المرحلة الثامنة مستقرة بينما اغلب المراحل كانت هناك شواذ في بياناته وان المسافة التقديرية حسب الاختبار اكثر من 20% ولذا فان هذا النموذج يعتبر الافضل من النماذج وبالتالي سيكون اختياره ليمثل العلاقة ما بين نسبة التغيير في الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار.

الكلمات الدالة: الاقتصاد، اقتصاد الطاقة ، الاقتصاد القياسي

المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم روافد رؤوس الأموال الدولية، نظرا للدور الحيوي الذي يشغله في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل، فضلا عن إدخال التقنية الحديثة. وان نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفعها إلى القطاع النفطي السعودي يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد في السعودية والمتمثل بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية.

ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية بعده عاملاً مؤثراً في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي. ولهذا فإن حجمه وتوزيعه يبين اتجاه النمو الاقتصادي أو تقلصه له علاقة بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل.

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في الدول المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظر لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلاً عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة والاستقرار السياسي في أي دولة مضيفة للاستثمار، إذ يعد من أهم مكونات المناخ الاستثماري، فالاستقرار السياسي يولد الاستقرار الأمني وبالتالي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كمقوم من مقومات نجاح مناخ الاستثمار وحل مشاكل كثيرة كالقفر والبطالة والتضخم وتوطين رؤوس الأموال المحلية للاستثمار في الداخل..... الخ.

أهمية البحث

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخاصة موارد القطاع النفطي السعودي باعتباره من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع النفطي السعودي يعمل على توفير فرص العمل التي تساهم في تخفيض مستويات البطالة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي ومواكبة العالم في ظل مفهوم الشركات متعددة الجنسيات صاحبة الخبرة والتي تحمل في طياتها التكنولوجيا المتقدمة:

مشكلة البحث

ان التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي السعودي هل يسبب تغيراً في وضعية ودافع الاستثمار الاجنبي المباشر ؟ وهل انه يؤدي الى فاعليته بصورة كبيرة مما ينعكس على النشاط الاقتصادي السعودي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها(ان اي تغير في الناتج المحلي الاجمالي يسبب تغيراً واضحاً في فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر)

هدف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:.

- 1-تعريف واستعراض مفهوم وإشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- 2 - دراسة مدى ملائمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية وتطويرها في السعودية
- 3- معرفة منافع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع النفطي السعودي.
- 4- تقدير تباطئات زمنية لاثر نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي السعودي على الاستثمار الاجنبي المباشر وباستخدام نموذج ادهوك Adcock's Model ذي المراحل وانتخاب النموذج الكفئ.
- 5- تحليل تقدير النموذج القياسي وتفسير علاقاته الزمنية.

الدراسات السابقة

1- نشر الباحث (Laura Alfaro , 2003) [47] بحثاً موسوماً بعنوان

"Foreign Direct Investment and Growth)il : Does the Sector Matter"

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في القطاع النفطي: هل هذا القطاع , وقد كان يهدف الى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الذي يمكن أن ينقل مزايًا كبيرة إلى البلدان المضيفة، إذ انه يظهر أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف اختلافاً كبيراً عبر القطاعات من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاعين الأساسي والصناعي. وقطاعات الخدمات. ويشير تحليل تجريبي باستخدام البيانات عبر البلد للمدة

(1981-1999) إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الأولي تميل إلى أن يكون لها تأثير سلبي على النمو، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية إيجابي. والأدلة في قطاع الخدمات غامضة.

2- نشر الباحث (Mark J.KaiserAllan G.Pulsipher 2006) [49] بحثًا موسومًا بعنوان

"A review of the oil and gas sector in Kazakhstan"

استعراض لقطاع النفط والغاز في كازاخستان وقد كان يهدف إلى دراسة الموارد النفطية والغازية الكبيرة التي تتمتع بها كازاخستان، إذ من المتوقع أن تصبح واحدة من أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم خلال العقد القادم. إذ تقوم الحكومة بتغييرات جوهرية في تشريعات ضريبة النفط وتتخذ نهجًا قويًا في إعادة التوازن للترتيبات التعاقدية مع الصناعة. وتستمر مستويات عالية من البيروقراطية والعبء التنظيمي والفساد، ويبدو أن العوامل الاقتصادية تخضع بشكل متزايد للأهداف الجيوسياسية التي تهدف إلى تعزيز العلاقات مع الصين وروسيا. تمثل وتيرة التغيير السريع وارتفاع درجة عدم اليقين تحديات كبيرة ومخاطر على الاستثمار الأجنبي. الغرض من هذه الدراسة هو استعراض قطاع النفط والغاز في كازاخستان وإلقاء الضوء على التطورات الأخيرة في تشريعات البترول ومناخ الأعمال وسياسة الحكومة باتجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- نشر الباحث (Mustapha Hussaini1, Abdullahi Ahmed Mohammed2011) [50] بحثًا

موسومًا بعنوان "Oil and Non-Oil Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence from Autoregressive Distributed Lag Model"

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في القطاع النفطي والقطاع غير النفطي النيجيري أدلة تجريبية باستخدام نموذج الانحدارات الموزعة وكان يهدف إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في القطاع النفطي وغير النفطي في نيجيريا باستخدام نموذج اختبار التكامل المشترك وقد اثبتت النتائج أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي وغير النفطي له أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي و ظهر أن النمو الاقتصادي في نيجيريا يدفع إلى حد كبير زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات النفطية وغير النفطية.

4- نشر الباحث (Ekperware C. Moses 2011) [45] بحثًا موسومًا بعنوان

"Oil and Nonoil FDI and Economic Growth in Nigeria"

الاستثمار الأجنبي المباشر النفطي والاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي والنمو الاقتصادي في نيجيريا والذي يهدف إلى دراسة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، إذ أنه تفاعل استثماري حقيقي مع الاقتصاد المحلي. فيما إذا كانت هذه التفاعلات تشبه أو تجعل النمو الاقتصادي يعتمد على مجال قوة كل بلد في كيفية الاتجاه النسبي للمزيد للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الاستخراجية لا سيما خلال الديمقراطية الحالية، إذ يطرح التوزيع مقارنة بالقطاعات غير الاستخراجية سؤالًا إذا كان الكم يضيف بنفس الطريقة إلى النمو الاقتصادي في نيجيريا.

اعتمد الباحث على تقنية OLS، باستخدام البيانات للمدة (1970-2008) إذ يوضح أثر الاستثمار الأجنبي

المباشر (OILFDI) في القطاع النفطي مقارنة بالقطاعات الأخرى على النمو الاقتصادي. النيجيري

5- نشر الباحث (Babatunde, Shakirat Adepeju 2012) [44] بحثًا موسومًا بعنوان

"The Impact of Tax Incentives on Foreign Direct Investment in the Oil and Gas Sector in Nigeria"

أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز في نيجيريا. وكان يهدف الى سعي الحكومة النيجيرية الغنية بالنفط الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من خلال دراسة أثر الحوافز الضريبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز، بسبب المزايا المعترف بها كأداة للتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن المفاضلة بين العوائد الضريبية والمكاسب المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر غير متسقة هناك خلاف الأدلة في الأدبيات الاقتصادية.

6- نشر الباحث (Selma KURTISHI-KASTRATI 2013) [51] بحثاً موسوماً بعنوان

"The Effects of Foreign Direct Investments for Host Country's Economy"

آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاد البلد المضيف وكان البحث يهدف الى دراسة آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاد البلد المضيف، إذ أنه سلط الضوء على أهم القنوات التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر ذو اثر كبير واستثنائي على التنمية الاقتصادية في البلدان المضيضة. على سبيل المثال، من المهم إدراك أن الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل كل الأشياء، ليس جيداً ولا سيئاً. مناقشة منفصلة مخصصة للآثار السلبية المحتملة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات المضيضة. فيما يتعلق بالبلدان الغير نفطية مقارنة بالدول النفطية التي تكون أكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر.

7- نشر الباحث (Kolawole Olayiwola 2013) [48] بحثاً موسوماً

FOREIGN DIRECT INVESTMENT, NON-OIL EXPORTS, AND ECONOMIC

GROWTH IN NIGERIA: A CAUSALITY ANALYSIS¹

الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات غير النفطية، و النمو الاقتصادي في نيجيريا، تحليل قياسي وكان يهدف الى دراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار فرضية النمو التي تؤكد أن الجزء الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يذهب إلى قطاع النفط في نيجيريا باستخدام مفهوم التباين وقد اظهرت النتائج تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي وغير النفطي في نيجيريا

8- نشر الباحث (Dr.Gaber Mohamed Abdel Gawad 2013) [46] بحثاً موسوماً بعنوان

"Foreign Direct Investment (FDI) and Its Effects On Oil, Gas and Refinery Production and Their Exports: An Applied Study"

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وآثاره على النفط، G. إنتاج المصافي وصادراتها: دراسة تطبيقية وكان البحث يهدف الى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات النفط والغاز والمصافي في سبعة عشر بلداً مختارة من جميع دول العالم التي تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. إليها خلال المدة (1995 - 2011) وباستخدام نموذج انحدار انسيابي المعلمات مثل R^2 , F Value, t Test, u are and Standard Division (SD) a. وقد اظهرت النتائج المتفق عليها مع العديد من الدراسات. على اختلاف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي من بلد الى اخر حسب طبيعة البلد المضيف للاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من أنواع الاستثمار العالمي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة الاستثمار المباشر، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة

الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، فضلا عن تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة في البلد المضيف تساوى أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر [19]

ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ❖ إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي المباشر التي يترتب عليها تحويل أصول ملموسة وغير ملموسة إلى البلد المضيف،
- ❖ يكون للمستثمر الأجنبي الحق في إدارة الوحدة التابعة والرقابة عليها.

وتجدر الإشارة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يشتمل على جانبيين هما جانب مالي يمثل تدفق رؤوس الاموال وانتقالها من بلد الى اخر وجانب تنموي يعبر عنه بانتقال الموارد الانتاجية والتقنية الى البلد المضيف. وهذا النوع من الاستثمار يتحدد بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف ,فقد يأخذ اشكالا احادية في ملكية المشروع ويكون المستثمر الاجنبي مالكا لكامل حصص راس المال او معظمها في شركة قائمة ,وقد يأخذ اشكال ثانوية تكون فيه ملكية المشروع موزعه بين راس المال الاجنبي وراس المال المحلي ,او يكون على شكل تدفقات الاستثمارات الاجنبية للشركات متعددة الجنسيات [18]

ثانيا :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يشهد العالم النامي الآن زيادة التنافس في سوق رأس المال الأجنبي، من خلال تقديم حوافز أفضل، وإنشاء مؤسسات متخصصة تدعمها ضمانات مؤكدة من اجل استقطاب رأس المال الأجنبي المباشر [36] . اذ ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق للدول النامية منافع اقتصادية عدة وذلك من خلال مساهمتها في نقل الخبرات والمعارف الفنية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي في الوقت الذي لا يترتب عليها أعباء على الاقتصاد المحلي، كما في القروض الأجنبية [20] . وبالرغم من تلك المزايا الظاهرة التي تبدو لأول وهلة أنها مفيدة للاقتصاديات النامية إلا انه لا يخفى كيف تمخضت اتجاهات تلك الاستثمارات في الدول النامية من ترسيخ هذا التخصص، بشكل ادى الى انحراف البنيان الانتاجي لهذه الدول، إذ أن الجزء الأعظم من تلك الاستثمارات المباشرة اتجه نحو قطاع المنتجات الأولية، الذي يخدم في المقام الأول اقتصاديات الدول المناسب منها تلك الاستثمارات، وبما يتلاءم واحتياجاتها من مواد خام وغيرها. الوضع الذي جعل هذا القطاع بمثابة مراكز أمامية للاقتصاد الأجنبي، وينشأ عنه ما يسمى بالازدواجية في البنيان الاقتصادي [31]، لهذه الدول التي تجلت في ظهور قطاع تصديري متقدم، يركز إنتاجه على المحاصيل الأولية التي تحتاجها الدولة المناسبة منها هذه الاستثمارات، في حين أن القطاعات الأخرى ما زالت على حالها من التخلف، وهذا هو أحد الأوجه السلبية للاستثمارات الأجنبية [26]. بينما تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية، وخاصة الدول النفطية. من هنا تأتي أهمية السياسة الاستثمارية للدولة التي تكون جزء من السياسة الاقتصادية الكلية وضمن استراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، وليس سياسة محدودة الأهداف متواضعة تنحصر في توفير الموارد المالية، على الرغم من أهميتها.

ثالثاً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أشكال مختلفة استناداً إلى كيفية إنشاء المشروعات في البلد المضيف وعلى استراتيجيات الدخول، والدوافع والأسباب وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وكالاتي:-

-الاستثمار التأسيسي (Greenfield FDI) الذي يعني إنشاء مرافق إنتاجية جديدة للشركة الأم في البلد المضيف، أو استثمارات عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ (Mergers and Acquisitions) الذي يعني قيام المستثمر الأجنبي بشراء أو الاندماج مع شركة قائمة تعمل في البلد المضيف لإنشاء كيان قانوني جديد. كما أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يكون شركة تابعة مملوكة كلياً للمستثمر الأجنبي (Wholly Owned Enterprise) أو من خلال الشراكة مع مستثمر وطني (Ventures Joint) [42].

- الاستثمار الباحث عن الأسواق (Market Seeking) الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة لتقليل من بعض تكاليف المواصلات والرسوم الجمركية، والذي يعد بديلاً للعمليات التصديرية من قبل الشركة الأم والبلدان المضيفة. كما يسمى هذا النوع بالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي (Horizontal FDI) إذ تقوم الشركة الأم بإنشاء وحدات إنتاجية تابعة في البلد المضيف لإنتاج نفس السلع والخدمات المنتجة التي تنتج في المقر الرئيسي للشركة الأم. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي كان حلاً مثالياً لتجاوز السياسات الحمائية التي اتبعتها بعض الدول النامية في تطبيق سياسة إحلال الواردات خصوصاً دول أمريكا الجنوبية.

- الاستثمار الباحث عن المصادر الطبيعية (Natural Resources Seeking) والذي يسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة التي لا تتوفر في دولة الأم للشركة، من أجل استغلال الميزة النسبية للدولة المضيفة [13].

- الاستثمار الباحث عن الكفاءة (Efficiency Seeking) والذي تسعى الشركات الأجنبية من وراءه لزيادة كفاءتها الإنتاجية عن طريق تحويل جزء من خطوط الإنتاج لدول مضيفة تتمتع بميزة نسبية في تكاليف الإنتاج، الخامات، قوى العمل، والمنتجات الأولية الرخيصة. كما يطلق على هذا النوع بالاستثمار الرأسى (FDI Vertical) إذ تقوم الشركة الأم بتوزيع خطوط أو مراحل عملية الإنتاج على دول مضيفة مختلفة. لذا يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي مكماً للتبادل التجاري بين البلد الأم والبلد المضيف [40].

-الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية (Strategic Asset Seeking) والذي يسعى إلى الحصول على أصول استراتيجية تكون ذات أهمية للشركة الأم في الأجل الطويل، إذ يقوم المستثمر الأجنبي بالاستثمار في المناطق المتطورة للاستفادة من التكنولوجيا المستخدمة في هذه المناطق [29].

- الشركات المختلطة:

لقد تطورت الشركات المختلطة في السبعينات وذلك من خلال العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، قبل توسع العلاقات الدولية بين الدول المتطورة فيما بينها، وهكذا تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما يعرف ب الشركة المختلطة، إذ تعد الشركة المختلطة وسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية كونها تمثل تجمع التقنيات والخبرات.

وعليه فإن الدول الاشتراكية سابقاً مثلًا سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49%. و تعد الشركات المختلطة في دول العالم الثالث وسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر الأجنبي وتسيير المشاريع المراد انجازها فضلاً عن تطوير الروابط الاقتصادية المختلفة [27].

- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي (الشركات المتعددة الجنسيات) مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات وهذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الأجنبي الخدمي للدولة المضيفة، إذ نجد إن كثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً في منح التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار خوفاً من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية [39].

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، فضلاً عن قيامه في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كميته من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى البلدان المضيفة [41].

❖ - الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار في المحافظ المالية Foreign Portfolio Investment) هو الاستثمار الذي ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية على الأوراق المالية، دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. ويعد الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً قصير الأجل عند مقارنته مع الاستثمار الأجنبي المباشر [34].

رابعاً: قانون الاستثمار في السعودية

صدرت قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية كان أولها في عام 1964 إذ كانت العمومية والشمولية هي السمة الرئيسية لمواد قانون عام 1964، وكانت المادة الأولى من هذا القانون قد اباحت جميع أشكال راس المال الأجنبي (النقد، عملات، أوراق مالية، الآلات، المعدات، مواد الخام، المنتجات، وسائل النقل والمواصلات ومختلف الحقوق المعنوية) فضلاً عن فيما يتعلق بالمادة الثانية التي اباحت استثمار راس المال الأجنبي في جميع القطاعات الاقتصادية. وإن المادة الثامنة نصت على الحوافز والمزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي منها الإعفاءات من الضرائب، وخلال عام 1979 صدر قانون آخر لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يتعلق باعتماد سياسة جديدة تعطي مزايا وحوافز للاستثمار الأجنبي تتعادل مع المزايا المعطاة للاستثمار الوطني، كما تم تمديد مدة إعفاء المشروعات الصناعية من الضرائب لمدة عشرة سنوات [17] وهكذا تم اتباع قوانين الاستثمار في السعودية حتى الآن.

المبحث الثاني: شروط ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

أولاً:- شروط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية

يمكن إدراج أهم شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكالاتي:

- أن تكون هذه الاستثمارات محدودة، إذ لا تؤدي إلى سيطرة الأجانب على جزء كبير من الثروة الوطنية.

- أن تتم ضمن إطار شراكة مع رأس المال الوطني سواء من حيث القطاع العام أو الخاص، وإن تكون الملكية الغالبة لرأس المال الوطني.

- أن توجه لإقامة مشاريع صناعية غير متوفرة في الدولة المضيفة.

- وضع قواعد لتصفية الاستثمارات الأجنبية إذا رغب مالكوها بذلك، إذ لا يؤدي تحويل قيمها إلى حدوث ضغوط غير مناسبة على موازين مدفوعات الدولة المضيفة لها
- خضوع أي خلاف أو نزاع بين المستثمرين الأجانب من جهة وبين مواطني الدولة المضيفة للاستثمارات من جهة أخرى إلى قوانين الدولة المضيفة:
- ينبغي تحديد الأولويات بما يخدم الاقتصاد ككل وعدم الاهتمام بقطاع معين دون آخر من أجل عدم خلق الازدواجية في الاقتصاد بين قطاع متطلع إلى الخارج وآخر متخلف مرتبط بالداخل [8].

ثانياً: مناخ الاستثمار في السعودية

قبل التطرق إلى مناخ الاستثمار في السعودية لابد أن نطلع على مكونات المناخ الاستثماري في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وكالاتي:-

إن الوضع السياسي للدول المضيفة للاستثمار ومدى ما تتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، والسياسات الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به من خصائص جغرافية، وديموغرافية على ذلك يشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار⁽²⁴⁾. وعليه فإن مناخ الاستثمار يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يمكن أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ويمكن ذكر أهم مكونات المناخ الاستثماري بالشكل الآتي [15]:-

■ العامل الاقتصادي:

يتمثل هذا العامل بالبنية التحتية والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد وأفاق تطورها، إذ إن البنية التحتية الأساسية المتمثلة بالطرق ووسائل الاتصالات المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء لابد إن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً ليس فقط في تحديد حجم الاستثمار المستقطب بل في كيفية توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن الاختلافات الاقتصادية في البلدان المضيفة التي لها أثر مباشر على المناخ الاستثماري، خاصة فيما يتعلق بمعدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تطور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانات نموها المتوقعة، مدى توفر المواد الأولية والعمالة المحلية الماهرة. إن هذا يتطلب وجود سياسة اقتصادية ملائمة تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تتسجم القوانين والتشريعات معها. إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية، ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، وأن تكون مستقرة ومحددة وشاملة [1]. وهذا يعني إن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون، وإن احتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى. وهذا يتوقف على إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور، فضلاً عن تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه.

■ العامل السياسي

يعد العامل السياسي واحد من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرون يأخذون بنظر الاعتبار جميع المخاطر، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، قوة المعارضة وطبيعة التغييرات

السياسية المحتملة، وغير ذلك من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المضيف. إذ إن عدم الاستقرار داخل البلد المضيف يخلق عدم اليقين للمستثمر الأجنبي عكس الاستقرار الذي يشجع المستثمرين الأجانب على زيادة حجم استثماراتهم بما فيها استثمار عوائد لأرباح المحصلة [33]

▪ العامل القانوني:-

إن وجود الإطار القانوني يؤدي إلى إرساء الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة والحركة الاستثمارية خاصة، بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين، والقطاعات الاقتصادية، إذ إن الإطار القانوني لا بد أن يتسم بالتطور والمرونة التامة، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية [5]

▪ التكيف الحكومي:-

يؤدي التكيف الحكومي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يقلص من عدم الاستقرار الاقتصادي، السياسي، القانوني والإداري، وبالتالي يقلص من درجة الخطر [19]. ويتم قياس التكيف الحكومي بالمتغيرات التالية - الانفتاح التجاري:-

الانفتاح التجاري هو حرية الأسواق، أي إن هناك تدخل ضعيف للدولة في الأسواق، وأن نظام التصدير والاستيراد مفتوح، لذا فإن زيادة الانفتاح التجاري يساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر [21].

- النزاهة والشفافية القانونية والإدارية

إن احترام القانون وحالة العدالة ونوعية الوظيفة العمومية يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ إن حالة العدالة والمستوى المنخفض للرشوة لها ارتباط إيجابي أكثر قوة مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمتغيرات الأخرى نظراً لأن هذين المتغيرين لهما تأثير مباشر على عمليات الاستثمار، فالرشوة يشعر بها المستثمر الأجنبي بمجرد وصوله إلى الميناء كما أن حالة العدالة تبين أن حقوق المستثمر الأجنبي محمية من قبل القانون [38].

▪ الحوافز المالية والتمويلية :

الحوافز المالية هي الحوافز التي تتعلق بالتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة خلال مدة محدودة، قصيرة، متوسطة، طويلة، تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات، وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل من 3- 20 سنة ويستمر الإعفاء خلال مدة وجود الاستثمار.

أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة من خلال توفير الأموال مباشرة للمشروع على شكل إعانات كوبية أو قروض بفوائد مخفضة. أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد، بينما نجدها متوفرة في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذاباً للاستثمار الأجنبي [14]

▪ الحوافز المرتبطة بالتسهيلات الخاصة:

تعد هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التمييزية التي تشمل الآتي:

-عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الاستثمارية سواء كان تملك كاملاً أو جزئياً والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات.

-تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه، الكهرباء وتخفيض قيمة الإيجار العقاري والأراضي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية [25].

وعليه ويعد ان اصبحت لدينا مكونات المناخ الاستثماري واضحه اصبح لزاما علينا تلخيص اهم النقاط المتعلقة بمناخ الاستثمار في السعودية وكالاتي [22]:

- انخفاض درجة انفتاح البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية الشفافية ,بالرغم من وجود بيئة تشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن عدّها بصورة عامه جيدة.
- زيادة الاهتمام بالقطاع النفطي ليبقى قطاعا يؤدي الدور الأكبر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية قطاع الصناعات المرتبطة به ,وبالتالي محدودية جهود تنويع مصادر الدخل لتحفيز الاستثمار الأجنبي .
- تعاني التشريعات المحلية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من صعوبات ,سواء من حيث التسهيلات المقدمة للمستثمر الأجنبي أو درجة الشفافية .
- يواجه الاقتصاد السعودي صعوبة في وضوح الرؤية في بعض السياسات الحكومية وأولويات الأهداف التنموية التي تسعى إلى تحقيقها ,إذ تعد هذه الصعوبات معوقات توفر المناخ الاستثماري الملائم القادر على فتح المزيد من النوافذ لتنويع مصادر الدخل .
- استمرار سيطرة القطاع العام والدور الكبير للحكومة في الحياة الاقتصادية، إذ إن ذلك يؤدي إلى تقليل الاعتماد على القطاع الخاص في دفع عملية التنمية الاقتصادية، وفك الاختناق في المشاريع التي تحتاج إلى تأسيس نظام عادل للإسراع في تنفيذ المشاريع الرائدة وتبسيط إجراءات تأسيس المشاريع لزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات [28].
- ضعف درجة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وفي تنمية الصادرات بالرغم مما يملكه من إمكانيات وقدرات على تعبئة مدخراته ومرونة وسرعة الاستجابة لمتطلبات التنمية والاستثمار، وهذا يضعف من جهود جذب الاستثمارات.
- بطء الإجراءات في إصدار تراخيص إقامة بعض المشاريع الاستثمارية.
- ارتفاع أسعار إيجار الأراضي، خصوصاً في المناطق الصناعية، وسيطرة الحكومة على أسواق الأراضي الاستثمارية اللازمة لإنتاج السلع القابلة للتصدير.
- ضعف مستوى الخدمات الضرورية المتعلقة بتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستثمر على سرعة اتخاذ القرار.
- صعوبات هيكلية تتعلق بسوق العمل ووجود قطاع عام كبير قد لا يتصف بالكفاءة، وضعف في الإنتاجية.
- وجود بعض القيود المفروضة على دخول المستثمرين الأجانب والمتعلقة بتصاريح الدخول والعمل والقيود المفروضة على حق التملك للمشاريع الاستثمارية في بعض القطاعات
- معوقات تتعلق بالبنوك المحلية وضرورة الحاجة إلى مراجعة سياساتها ونوعية الخدمات التي تقدمها، ولا سيما في تمويل المشاريع الصناعية والمشاريع الاستثمارية الجديدة، كما توجد الحاجة إلى مزيد من التكامل بين أسواق رأس المال الخليجية
- معوقات تتعلق بقضايا الفساد والرشوة وضعف الثقافة والمؤسسية.
- معوقات تتعلق بمحدودية فرص الاستثمار المتوفرة في المجالات الصناعية والخدمية والسياحية مع عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية جاهزة لهذه المشاريع [6].
- رأس المال جبان، عبارة تتكرر على ألسن رجال الأعمال والاقتصاديين بصورة مستمرة، تدفع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها السعودية على توفير المناخ المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال سواء

المحلية منها أو الأجنبية للمساهمة في تعزيز اقتصاديات هذه الدول [8].. ولكن يبدو أن الدول عادة ما تركز على توفير الجانب الأمني دون النظر إلى الجوانب الأخرى التي يحتاجها رأس المال لكي يفاضل بين هذه البيئة أو تلك [32].

يتضح من خلال النقاط الموضحة أعلاه بان المناخ الاستثماري في السعودية لم يعد ملائم مع زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفوق أو تقارن دول العالم الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيتضح من خلال المبحث الثالث تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: مزايا وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى القطاع النفطي السعودي

أولاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مزايا عدة للاستثمار الأجنبي المباشر تكون ذات أهمية على الاقتصاد السعودي هي كالآتي:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:-

إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات السعودي يتحقق من خلال ارتباط حساب رأس المال بميزان المدفوعات، إذ تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدها إضافة إلى ميزان المدفوعات، فضلاً عن حساب الميزان التجاري الذي يمثل التوسع في التبادل التجاري مع دول العالم [10].

اذ ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية يؤدي إلى تغيير هيكل التجارة الخارجية للسعودية من خلال زيادة قدرتها التصديرية وبالتالي تحسين ميزانها التجاري، بينما التحويلات الخاصة بالأرباح ورأس المال من السعودية نحو الخارج تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

كذلك الاستثمار الباحث عن الأسواق يؤثر بشكل سلبي على الميزان التجاري خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية الراعية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات ومن ثم عجز في الميزان التجاري [12]. وعليه فان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري يعتمد اعتماداً رئيسياً على نوع الاستثمار الأجنبي والدوافع من وراء الاستثمار في البلد المضيف له.

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاستثمار الوطني الخاص:-

تحدد الأدبيات الاقتصادية بعض القنوات التي قد يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له (السعودية) على نظيرة الوطني الخاص. بعض هذه التأثيرات ايجابية تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار الوطني الخاص، وبعضها سالبة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الوطني.

التأثيرات الايجابية قد تأتي عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية في الصناعات التكميلية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وإمداده بمستلزمات الإنتاج أو قد تأتي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج الذي يساعدها على تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح مما يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى السوق [30].

في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الاستثمار الوطني الخاص عن طريق سعر صرف العملة المحلية للسعودية الذي يحدث في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة بشكل كبير مما يؤدي إلى زيادة في سعر صرف العملة الريال والذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

فضلاً عن تأثير هذه الاستثمارات على الكيفية التي يدخل فيها الاستثمار الأجنبي إلى السعودية [35].

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل:-

من المعروف ان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة⁽²³⁾، إذ إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل السعودي يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان تأسيساً، فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة. بينما في حالة الاندماج والاستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة نظراً لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية [37].

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للسعودية:-

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال الآتي [3]:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصراً مهماً من عناصر تكوين الدخل القومي لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت.
- يقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوره في النمو الاقتصادي السعودي من خلال دوره الإيجابي في تحسين أداء الاستثمار الخاص، وميزان المدفوعات، وسوق العمل، فضلاً عن تحسين الميزان التجاري السعودي من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراته، ولكنه في المقابل ربما يؤدي إلى خروج بعض المنشآت المحلية من السوق مما يعكس اثراً سلبياً على معدل الاستثمار الوطني الخاص. فإذا كان تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات أكبر من تأثيرها على الاستثمار الوطني الخاص، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موجباً والعكس صحيح.
- أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد السعودية يعتمد على التفاعل الديناميكي لمجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية، والتشريعية، والسياسية فضلاً عن عوامل تعتمد على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر (زراعي، صناعي، أو خدمي، في مجال الطاقة)، وطريقة دخول الاستثمار الأجنبي (جديد، أو عن طريق الاندماج أو الاستحواذ)، وسياسات الدولة المضيفة اتجاه هذه الاستثمارات، وبيئتها الاستثمارية. فعلى سبيل المثال، وجدت بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية بأن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلد المضيف يعتمد على جودة رأس المال البشري (Human) Capita الذي تمتلكه الدولة. بينما وجدت بعض الدراسات أن هذا الدور يعتمد أيضاً على درجة تطور ونمو القطاع المالي والمصرفي في البلد المضيف، كذلك وجدت بعض الدراسات أن الدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح تنتفع من الاستثمار الأجنبي أكثر من تلك التي تتبع السياسات الحمائية [4].

وعليه فإنه لا يمكن تجاهل الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية في الدول المضيفة له وخاصة السعودية موضوع بحثنا، وخير دليل هو ما حصل من تطور في الدول النامية خصوصاً دول جنوب شرق آسيا ودول جنوب شرق أوروبا، والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية ورابطة الدول المستقلة، عندما استضافت الشركات المتعددة الجنسيات صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تحمل في طياتها التكنولوجيا المتقدمة:

ثانيا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

تشير نتائج المسح التي قامت بها بعض الدول العربية الخليجية ضمن مشروع الاسكوا حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى، ففي السعودية تصدر قطاع الطاقة القطاع النفطي والصناعة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم يليه قطاع العقار وأنشطة الأعمال. [7]. وتوفر السعودية فرصا استثمارية في قطاعات مختلفة خصوصا قطاعات الطاقة، تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، النقل، الخدمات اللوجستية، الصحة، علوم الحياة، التعليم بتكاليف استثمارية تقديرية ضخمة تقدر ب 200 مليار دولار موزعة على المدن الرئيسية والمدن الاقتصادية، وهي مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، ومدينة جازان الاقتصادية، ومدينة الأمير عبد العزيز الاقتصادية، ومدينة المعرفة الاقتصادية، ومن ابرز تلك الفرص انتعاش قطاع الإنشاءات في السعودية اكثر من غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تنفيذ مشاريع عدة في مجال البناء والتشييد. كما أن تحرير قطاع الاتصالات عن طريق تنفيذ برامج الخصخصة في السعودية أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان بيني أو أجنبي إذ برزت شركات غير وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الاتصالات، فضلا عن بناء ثلاث محطات للطاقة الكهربائية بتكلفة 143 مليار دولار في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومشروعات قطاع النقل والخدمات اللوجستية بتكلفة ملياري دولار، ومشروع لصهر الألمنيوم بتكلفة 5-10 مليار دولار [43].

وبالرغم من ذلك إلا إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى القطاع النفطي الرائد في السعودية يعد منخفضا وكما موضح في جدول 1وكالاتي:-

جدول 1 الناتج المحلي الإجمالي السعودي ومعدلات نموه ونسبة الاستثمار الاجنبي المباشر منه للمدة (1994-2017) القيمة: مليون دولار , نسبة التغير ومعدل النمو % مليون دولار

السنة	اجمالي الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي	الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	معدل النمو السنوي
1994	123450	-	-	80	-
1995	142458	190.08	15.39	79	-1.25
1996	142657	1.99	0.139	83	5.063
1997	142123	-5.34	0.374-	87	4.819
1998	151321	91.98	6.471	94	8.045
1999	169543	182.22	12.04	123	30.85
2000	189515	199.72	11.77	183	48.78
2001	183012	-65.03	3.431-	504	175.4
2002	188551	55.39	3.026	453	10.11-
2003	214573	260.22	13.80	778	71.74
2004	250339	357.66	16.66	194	75.06-
2005	328206	778.67	31.10	1209	523.1
2006	356155	279.49	8.515	1829	51.28
2007	384686	285.31	8.010	2431	32.91
2008	519797	1351.11	35.12	3822	57.21
2009	429098	-906.99	17.44-	4132	8.110
2010	526812	977.14	22.77	4668	12.97
2011	669507	1426.95	27.08	4748	1.713
2012	733956	644.49	9.626	5436	14.49
2013	744336	103.8	1.414	5672	4.341
2014	752460	81.24	1.091	6739	18.81
2015	646002	-1064.58	14.14-	5921	12.13-
2016	623451	-225.51	3.490-	4821	18.57-
2017	675432	519.81	8.337	5652	17.23

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للأعوام

1993,1995,1998,2000,2005,2007,2010,2012,2014,2016,2017,2019 <http://www.iaigc.org> المتاح

على شبكة الانترنت الدولية:-

يتضح من خلال بيانات جدول 1 بان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية ومعدلات نموه متذبذبة من سنة إلى أخرى خلال مدة الدراسة 1994-2017 , إن هذا التذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع النفطي السعودي يعود إلى الأزمات المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وبالتالي أدت إلى عدم رغبة المستثمر الأجنبي باستثمار أمواله في الخارج ,فضلا عن عدم استقرار اسعار النفط العالمية التي تؤثر على ارباح المستثمر الاجنبي [2]..

وتبين من الجدول ايضا ان نسب التغير في الناتج المحلي الاجمالي في اعوام 1990-2000 كانت متصاعدة الا في بعض السنوات بسبب أزمة الخليج الاولى وحرمان العراق من المورد النفطي وزيادة انتاج السعودية لتعويض النقص الحاصل في السوق النفطية وهكذا كانت الزيادة بعد حرب الخليج الثانية في عام 2003 اذ ازداد نسب التغير زيادة متواترة بسبب النقص الحاصل بعد ان كانت الامم المتحدة تصدر النفط العراقي في اتفاقية النفط مقابل الغذاء اضافة الى ذلك ارتفاع اسعار النفط المتصاعدة , مما ادى ذلك الى تزايد انتاج النفط السعودي وادى بالتالي الى زيادة نسبة التغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي , اذ تدل النتائج على الانخفاض الكمي والنوعي للاستثمار الأجنبي المباشر ,في ظل افتقار قانون الاستثمار فيها لكثير من النواقص، ولوجود الكثير من المعوقات القانونية والإدارية. وهذا سينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد السعودي على المنافسة العالمية ,وبالتالي سيؤثر سلباً على اندماجه في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تتنافس فيه الدول لتحقيق هذا الاندماج والاستفادة منه قدر المستطاع. وتجدر الاشارة الى ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في السعودية هي الاخرى متذبذبة , اذ بلغت 0.31% , 0.39% , 0.56% , 1.50% , 1.33% , 1.97% , 4.66% , 23.17% , 30.46% , 24.20% , 26.52% , 31.49% , 23.67% , 32.76% , 28.84% , 22.15% , 24.23% , للأعوام 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2014, 2015, 2016, 2017 [11]. على الترتيب

اذ إن هذه النسب تدل على أنه من الناحية المالية استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم مساهمة كبيرة في الاستثمار المحلي وتكوين رأس المال الثابت وبالتالي أصبح يؤدي دوراً مهماً في النمو الاقتصادي. ويمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً ايجابياً على الجانب المالي الاستثماري وهو أحد الأهداف التي ترمي إليها السعودية من جذب هذا الاستثمار الأجنبي

المبحث الرابع: التحليل والمناقشة

اولاً:- توصيف النموذج القياسي

المتغير التابع: يمثل المتغير التابع الاستثمار الاجنبي المباشر ورمزنا له بالرمز FDI مقدرا بملايين الدولارات الامريكية.

المتغيرات المستقلة/ يمثل المتغيرات المستقلة متغيرات متباطئة زمنيا وهو نسبة التغير الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والذي رمزنا له RGDP والذي يأخذ متغيرات مستقلة متباطئة زمنيا ولمدة 13 سنة والتي يكون رمزها $RGDP_{t-s}$ والرمز s يمثل سنوات التخلف.

ثانياً:- الصيغة الرياضية للنموذج

ان الصيغة الخطية هي الصيغة الانسب والافضل لنموذج التباطئات الزمنية وتكون الصيغة كما يأتي:-

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 RGDP_t + \beta_2 RGDP_{t-1} + \beta_3 RGDP_{t-2} + \dots + \beta_n RGDP_{t-s} + U_t$$

ثالثاً:- نماذج التباطئ

ان من نماذج التباطئات الزمنية للمتغيرات المستقلة نموذجين مشهورين ويعدان من افضل النماذج التي تقدر العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والتابع وهما:

A- نموذج ادھوك Adhcock's Model

يقدر ادھوك العلاقة المتباطئة زمنيا بشكل مراحل اذ يدخل في كل مرحلة متغيرا متباطئا زمنيا واحدة في حالة كون النتائج المتحصل عليها في المرحلة السابقة جيدة وهكذا يستمر الى نهاية المدة المتباطئة زمنيا والمحدد كما اشرفنا اليها سلفا.

B - نموذج ديليو Delwees Model

نموذج ديليو يعتمد على تخفيض القيم المتباطئة زمنيا باستخدام طرق تسمى بطرق الاوزان الاعتبارية حتى يمكن ان يتخلص من كل المشاكل القياسية التي تظهر في النموذج المقدر وهناك ثلاثة طرق للاوزان الاعتبارية التي استخدمها ديليو وهي كما ياتي:

1- طريقة المنحنى التنازلي : تكمن هذه الطريقة بضرب المتغيرات المستقل المتباطئة زمنيا بوزن على متوالية هندسية من القيم الصغير وكما في النموذج الاتي :

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 \left(RGDP_t + \frac{1}{2} RGDP_{t-1} + \frac{1}{4} RGDP_{t-2} + \frac{1}{6} RGDP_{t-3} + \frac{1}{8} RGDP_{t-4} + \frac{1}{10} RGDP_{t-5} + \dots + \frac{1}{26} RGDP_{t-13} \right) + U_t$$

2- طريقة الشكل المربع

وفي هذه الطريقة تضرب المتغيرات المستقلة المتباطئة زمنيا بوزن ثابت وكما في الصيغة الرياضية للطريقة :

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 \left(RGDP_t + \frac{1}{3} RGDP_{t-1} + \frac{1}{3} RGDP_{t-2} + \frac{1}{3} RGDP_{t-3} + \frac{1}{3} RGDP_{t-4} + \frac{1}{3} RGDP_{t-5} + \dots + \frac{1}{3} RGDP_{t-13} \right) + U_t$$

3- طريقة مقلوب V

تقوم هذه الطريقة بضرب المتغيرات المستقلة المتباطئة زمنيا بوزن يتصاعد تدريجيا ثم يثبت ومن ثم ينخفض تدريجيا وكما ياتي:

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 \left(RGDP_t + \frac{1}{14} RGDP_{t-1} + \frac{1}{12} RGDP_{t-2} + \frac{1}{10} RGDP_{t-3} + \frac{1}{8} RGDP_{t-4} + \frac{1}{6} RGDP_{t-5} + \frac{1}{4} RGDP_{t-6} + \frac{1}{2} RGDP_{t-7} + \frac{1}{4} RGDP_{t-8} + \frac{1}{6} RGDP_{t-9} + \frac{1}{8} RGDP_{t-10} + \frac{1}{10} RGDP_{t-11} + \frac{1}{12} RGDP_{t-12} + \frac{1}{14} RGDP_{t-13} \right) + U_t$$

وعندما قدر ديليو دواله للاستثمار الثلاثة وجد ان افضل تقدير هو دالة الاستثمار بطريقة مقلوب V

رابعاً:- تقدير نموذج ادھوك

سيقتصر التحليل على تقدير نموذج ادھوك وقبل ان يتم التقدير يجب علينا ان نأخذ التباطئات الزمنية لنسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي للمدة المدروسة ولمدة 13 سنة تبدأ من 2004-2017 وكما في الجدول الاتي :

جدول 2 قيم المتغيرات المستقلة المتباطئة زمنيا لنسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي ولمدة 13 سنة للمدة

2017-1994

RGDP _t	RGDP _{t-1}	RGDP _{t-2}	RGDP _{t-3}	RGDP _{t-4}	RGDP _{t-5}	RGDP _{t-6}	RGDP _{t-7}	RGDP _{t-8}	RGDP _{t-9}	RGDP _{t-10}	RGDP _{t-11}	RGDP _{t-12}	RGDP _{t-13}
*													
190.08	*												
1.99	190.08	*											
-5.34	1.99	190.08	*										
91.98	-5.34	1.99	190.08	*									
182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*								
199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*							
-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*						
55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*					
260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*				
357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*			
778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*		
279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*	
285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08	*
1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99	190.08
-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34	1.99
977.14	-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98	-5.34
1426.95	977.14	-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22	91.98
644.49	1426.95	977.14	-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72	182.22
103.8	644.49	1426.95	977.14	-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03	199.72
81.24	103.8	644.49	1426.95	977.14	-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39	-65.03
-1064.58	81.24	103.8	644.49	1426.95	977.14	-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22	55.39
-225.51	-1064.58	81.24	103.8	644.49	1426.95	977.14	-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66	260.22
519.81	-225.51	-1064.58	81.24	103.8	644.49	1426.95	977.14	-906.99	1351.11	285.31	279.49	778.67	357.66

المصدر: من عمل الباحثين

قدر نموذج ادهوك وحسب المراحل ,ونظمت النتائج في الجدول الاتي

جدول 3 تقدير نموذج ادهوك لأثر نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة

2017-1994

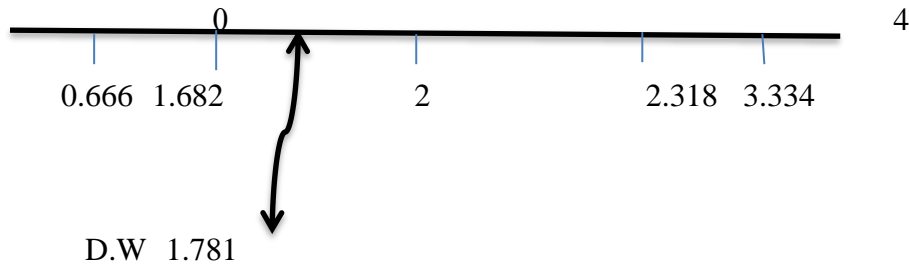
NUMBER OF SAMPLE SIZE:24 THE EQUATION TYPE: LAGGED LINEAR ESTIMATION METHOD: OLS NUMBER OF STAGS:9									
THE STAGS VARIABLES AND PARAMETERS	STAGE 1	STAGE 2	STAGE 3	STAGE 4	STAGE 5	STAGE 6	STAGE 7	STAGE 8	STAGE 9
CONSTANT T	2557.1 (4.53) ^{1%}	2600.2 (4.16) ^{1%}	2560.2 (3.70) ^{1%}	2137.2 (2.90) ^{1%}	1375.9 (1.79) ^{5%}	392.9 (0.51) ^{non}	-205.4 (-0.37) ^{non}	-343.7 (-1.11) ^{25%}	-273.9 (-.69) ^{25%}
RGDP _t T VIF TOL	0.1530 (0.17) ^{non}	0.1253 (0.13) ^{non}	0.0866 (0.09) ^{non}	-0.1639 (-0.18) ^{non}	0.3593 (0.44) ^{non}	0.707 (1.07) ^{25%}	0.2144 (0.49) ^{non}	0.1449 (0.69) ^{25%}	0.1236 (0.47) ^{non}
RGDP _{t-1} T VIF TOL		0.3412 (0.36) ^{non}	0.2936 (0.31) ^{non}	0.2431 (0.27) ^{non}	-0.0535 (-0.07) ^{non}	0.4399 (0.68) ^{25%}	0.797 (1.87) ^{5%}	0.4729 (2.18) ^{5%}	0.4576 (1.69) ^{10%}
RGDP _{t-2} T VIF TOL			0.7382 (0.76) ^{25%}	0.7806 (0.86) ^{25%}	0.8285 (1.06) ^{25%}	0.6233 (0.98) ^{25%}	1.0115 (2.41) ^{5%}	1.1773 (5.64) ^{1%}	1.1985 (4.15) ^{1%}
RGDP _{t-3} T VIF TOL				1.978 (1.88) ^{5%}	2.1301 (2.35) ^{5%}	2.2664 (3.05) ^{1%}	1.889 (3.84) ^{1%}	1.724 (7.00) ^{1%}	1.7416 (5.03) ^{1%}
RGDP _{t-4} T VIF TOL					2.3167 (2.42) ^{5%}	2.6323 (3.36) ^{1%}	2.538 (4.92) ^{1%}	2.0756 (7.53) ^{1%}	2.0838 (5.04) ^{1%}
RGDP _{t-5} T VIF TOL						2.2377 (2.82) ^{1%}	2.3928 (4.62) ^{1%}	2.2193 (8.39) ^{1%}	2.2273 (5.09) ^{1%}
RGDP _{t-6} T VIF TOL							2.1767 (4.11) ^{1%}	2.4521 (9.28) ^{1%}	2.4173 (7.73) ^{1%}
RGDP _{t-7} T VIF TOL								1.666 (5.52) ^{1%}	1.5847 (2.99) ^{1%}
RGDP _{t-8} T VIF TOL									-0.1460 (-0.22) ^{1%}
R ²	0.1%	0.8%	3.9%	22.1%	45.8%	68%	88%	97%	97%
\bar{R}^2				1.3%	25%	49%	78%	94%	92%
R			20%	47%	68%	82%	94%	99%	99%
F _(v,24)	F _(2,24) (0.03) ^{non}	F _(3,24) (0.08) ^{non}	F _(4,24) (0.23) ^{non}	F _(5,24) (1.06) ^{non}	F _(6,24) (2.20) ^{non}	F _(7,24) (3.81) ^{5%}	F _(8,24) (9.15) ^{5%}	F _(9,24) (32.89) ^{1%}	F _(10,24) (18.51) ^{1%}
D.W	(0.0665) ^{out}	(0.0745) ^{out}	(0.113) ^{out}	(0.401) ^{out}	(0.599) ^{out}	(1.285) ^{5%}	(2.479) ^{5%}	(1.781) ^{5%}	(1.59) ^{5%}
$t_{0.01(df.15)} = 2.604$, $t_{0.05(df.15)} = 1.753$, $t_{0.25(df.15)} = 0.691$ $F_{0.01(df.15)} = 3.89$, $F_{0.01(df.14)} = 2.59$ $DW_{0.05}: dl = 0.666$ du = 1.682 COOKS DISTANCE : < 20% TOL :< 30% NO MULTICOLLINEARITY									

استقرارية البيانات

في عالم اليوم في الكثير من الازمات التي تؤثر على اقتصاديات الدول في العالم فانه يؤدي بالنتيجة الى التأثير على بياناتها وسلوكها المتوافق او غير المتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية مما تسبب مشاكل قياسية عدة عند تقدير نماذجها وبما ان النموذج المقدر هو نموذج تباطؤ زمني فحتمًا تكون بياناته في اغلب الاحوال غير مستقرة الا اذا تعاملنا معها بنظم وادوات تجعلها ذا استقراره عالية وعند تقديرنا كما لاحظنا في الجدول اعلاه ان الكثير في المشاكل القياسية قد لازمت النموذج في مراحل متعددة الا في النموذج المقدر في المرحلة الثامنة اذ تم اختبار بياناته باختبار COOKS DISTANCE TEST فتبين ان القيم الاعتيادية والقيم الشاذة كانت قريبة المسافة ونسبتها اقل من 20% والتي يوصي بها العالم الاحصائي COOKS والتي ظهرت نسبتها التقديرية من النموذج المقدر بحدود 12% ولذا فان بيانات المرحلة الثامنة مستقرة بينما اغلب المراحل كانت هناك شواذ في بياناته وان المسافة التقديرية حسب الاختبار اكثر من 20% ولذا فان هذا النموذج يعتبر الافضل من النماذج وبالتالي سيكون اختياره ليمثل العلاقة ما بين نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار.

ثبوت المعنوية

بالاستناد الى اختبار T تبين ثبوت معنوية معاملات انحدار متغيرات نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالتباطؤ الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع على مستوى معنوية 1% بينما ثبتت معنوية معامل انحدار متغير نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي السعودي بالتباطؤ الثاني على مستوى 5% , بينما ثبتت معنوية معاملات انحدار الثابت ونسبة التغير بالسنة الحالية على مستوى معنوي 25%. واختبرت جوهرية معامل التحديد الكلي R^2 باستخدام اختبار F فقد ثبتت معنوية النموذج ككل وجوهرية معامل التحديد على مستوى معنوية 1% مما يدل ان التغيرات الحاصلة في الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي سببها نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي السعودي عبر سلسلة من التباطؤات الزمنية وان قوة التفسير لهذه التغيرات قد بلغت نحو 97% وان 3% تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج مما يؤكد على ان العلاقة ما بينهما كانت علاقة قوية جدا وهذا ما عززه معامل الارتباط الكلي R والذي بلغ بنحو 99% اي ان جميع النقاط المزدوجة ما بين المتغيرات المتباطئة زمنيا لنسبة التغير في الناتج كانت قريبة جدا من خط الانحدار المقدر والذي يمثل اتجاه النموذج المقدر الخطي. وبالتالي عدم خرق الفرض العشوائي $(E(X_i X_j) = 0)$ واختبر الباحثين المشاكل القياسية للنموذج المقدر فوجدا ان النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ما بين المتغيرات المستقلة اذ TOL لكل المتغيرات المتباطئة زمنيا ذا قيم صغيرة جدا واقل من 30% بنحو كبير مما يعزز ان النموذج خالي من هذه المشكلة , واختبر كذلك مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية باختبار D.W فكانت القيمة المحسوبة له قد وقعت حسب المخطط الاتي :



ويتبين من المخطط ان القيمة المحسوبة للاختبار قد وقعت في منطقة القبول

وبالتالي خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية. وبالتالي عدم خرق النموذج المقدر للفرض العشوائي $E(U_i U_j) = 0$.

واختبرت مشكلة عدم ثبات تجانس التباين باختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان SPEARMAN RANK وبالصيغة الرياضية الآتية :

$$r_{x,u} = 1 - \frac{\sqrt{6 \sum D_i^2}}{n(n^2 - 1)}$$

والتي بلغت نحو 0.03 وهي قيمة قريبة للصفر جدا مما يعني ان النموذج المقدر لم يخرق الفرض العشوائي $E(x_i u_j) = 0$ وبالتالي فان النموذج ذا تباين متجانس وطبيعي.

تفسير العلاقات

تبين من التقدير ان جميع المتغيرات ذا اشارة موجبة وعلاقة طردية ما بين نسبة التغيير في الناتج المحلي الاجمالي السعودي والاستثمار الاجنبي المباشر وان المتغيرات المتباطئة زمنيا لنسبة التغيير في الناتج ذا تأثيرات متفاوتة في قوة تأثيرها على الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب الازمات العالمية وحرب الخليج الثانية والازمة المالية التي تأثرت بها السعودية بشكل كبيرة نتيجة ايداع اموالها في البنوك الامريكية والتي الكثير منها في ظل الازمة افلست او اعلنت افلاسها او اندماجها مع المؤسسات المصرفية الكبيرة مما سبب خسائر هائلة في الناتج المحلي الاجمالي السعودي وكذلك ان الاستثمار الاجنبي ونتيجة لتلك الازمات ايضا قد تذبذب خلال سنوات الدراسة وعليه يمكن ان نجزم ان التغيير في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الربع النفطي يؤثر بشكل مباشر على الاستثمارات الاجنبية وعليه فعند زيادة هذه المتغيرات بنسبة 1% يؤدي الى حصول تغير في الاستثمار الاجنبي المباشر بقيمة معاملات المتغيرات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية

- 1- هناك أشكال عدة للاستثمار الأجنبي، كالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الاستثمار المباشر عن المصادر الطبيعية، الاستثمار المباشر عن الكفاءة والأداء، الاستثمار المباشر عن الأسواق، الاستثمار التأسيسي، الاستثمار المباشر عن أصول استراتيجية وغيرها.
- 2-شهد الاقتصاد السعودي بشكل خاص عدم وضوح الرؤية في بعض السياسات الحكومية، التي تعد من أهم معوقات توفر المناخ الاستثماري الملائم.
- 3- يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين الميزان التجاري للسعودية من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراتها، إلا انه في المقابل ربما يؤدي إلى خروج بعض المنشآت المحلية من السوق مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار الوطني الخاص. فعندما يكون تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات اقل من تأثيرها على الاستثمار الوطني الخاص، يكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سالبا والعكس صحيح.
- 4- انخفاض درجة انفتاح البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية الشفافية، بالرغم مما متوفر من تشريعات قانونية وإدارية لدى السعودية، إذ أن حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق الى القطاع النفطي السعودي شهد تذبذب وعدم استقرار معدلات نموه السنوي لا سباب عدة.
- 5- في النموذج المقدر في المرحلة الثامنة من جدول 3 تم اختبار بياناته باختبار COOKS DISTANCE TEST فبتبين ان القيم الاعتيادية والقيم الشاذة كانت قريبة المسافة ونسبتها اقل من 20% والتي يوصي بها العالم الاحصائي

COOKS والتي ظهرت نسبتها التقديرية من النموذج المقدر بحدود 12% ولذا فان بيانات المرحلة الثامنة مستقرة بينما اغلب المراحل كانت هناك شواذ في بياناته وان المسافة التقديرية حسب الاختبار اكثر من 20% ولذا فان هذا النموذج يعتبر الافضل من النماذج وبالتالي سيكون اختياره ليمثل العلاقة ما بين نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار.

6- بالاستناد الى اختبار T تبين ثبوت معنوية معاملات انحدار متغيرات نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالتباطئ الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع على مستوى معنوية 1% بينما ثبتت معنوية معامل انحدار متغير نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي السعودي بالتباطئ الثاني على مستوى 5% , بينما ثبتت معنوية معاملات انحدار الثابت ونسبة التغير بالسنة الحالية على مستوى معنوي 25%. واختبرت جوهرية معامل التحديد الكلي R^2 باستخدام اختبار F فقد ثبتت معنوية النموذج ككل وجوهرية معامل التحديد على مستوى معنوية 1% 7- ان التغيرات الحاصلة في الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي سببها نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي السعودي عبر سلسلة من التباطئات الزمنية وان قوة التفسير لهذه التغيرات قد بلغت نحو 97% وان 3% تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج مما يؤكد على ان العلاقة ما بينهما كانت علاقة قوية جدا وهذا ما عززه معامل الارتباط الكلي R والذي بلغ بنحو 99% اي ان جميع النقاط المزدوجة ما بين المتغيرات المتباطئة زمنيا لنسبة التغير في الناتج كانت قريبة جدا من خط الانحدار المقدر والذي يمثل اتجاه النموذج المقدر الخطي 8- ان التغير في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الربح النفطي يؤثر بشكل مباشر على الاستثمارات الاجنبية وعليه فعند زيادة هذه المتغيرات بنسبة 1% يودي الى حصول تغير في الاستثمار الاجنبي المباشر بقيمة معاملات المتغيرات.

ثانيا التوصيات:

- 1- ضرورة وجود سياسة ائتمانية واضحة ومعلنة في السعودية لتفعيل دور المصارف والمؤسسات المالية في توفير التمويل للمشروعات الاستثمارية من خلال القروض المتوسطة وطويلة الأجل وكذلك التسهيلات الائتمانية المصرفية لتوفير رأس المال العامل لتلك المشروعات.
- 2- ضرورة وضع أنظمة معلومات للقطاعات الاقتصادية السعودية كافة, فضلا عن توفير الإحصاءات الدورية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسكاني لتسهيل اجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعملية من قبل المستثمرين لمعرفة طبيعة السوق وأنماط الاستهلاك وما يتوفر من الموارد الاقتصادية المختلفة القابلة للاستغلال وحجم القوى العاملة وتركيبها وطبيعتها.

CONFLICT OF INTERESTS.

There are non-conflicts of interest .

ثبت المراجع العربية والاجنبية

- 1- أسار فخري عبد اللطيف , العمل المصرفي والاستثمار من اجل التنمية, مجلة علوم إنسانية ,ألسنه الثالثة,العدد26, 2006, ص27
 - 2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون,التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أبو ظبي , 2004,ص23
 - 3-الاونكتاد ,تقرير الاستثمار العالمي ,الاستثمار الاجنبي الوارد من الاقتصادات النامية واثره على التنمية ,الامم المتحدة ,نيويورك ,2006,ص27
 - 4-الاونكتاد, تقرير الاستثمار العالمي UNCTAD, World Investment Report, 2007, Annex Table
- B.1
- 5-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا, تحسن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن ,البحرين ,اليمن, الأمم المتحدة , 2003, ص59
 - 6-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ,الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية , 2006,ص18-19
 - 7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) , الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية ,نيويورك , 2007,ص4
 - 8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية , الكويت, 2000 , ص23.
 - 9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ,تقرير مناخ الاستثمار , 2009,ص109
 - 10 - امجد صباح عبد العالي ,أساليب نقل التكنولوجيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي ,دراسة تقييمية ,مجلة الاقتصاد الخليجي ,جامعة البصرة ,العدد 11 , 2005, ص83
 - 11- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للأعوام 1998, 2000 , 2002 , 2004, 2005 , 2006, 2008, 2010, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017.
 - 12- حسين عبد المطلب الاسرج , آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية,بحث مقدم إلى جامعة الزقازيق ,مصر , ص 22-23 , المتاح على شبكة الانترنت <http://www.gdnet.org>
 - 13- د.زياد رمضان ,مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ,دار وائل للنشر ,عمان ,الأردن ,2007,ص16
 - 14- د.ساحل محمد, تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تقييميه, مجلة علوم إنسانية ,السنة الرابعة, العدد 41 , 2009 , المتاح على شبكة الانترنت, www.ulum.nl
 - 15- د. سرمد كوكب الجميل, المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر.تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة, مجلة علوم إنسانية, العدد 18, السنة الثانية,2005, المتاح على شبكة الانترنت, www.uluminsania.net
 - 16- صندوق النقد العربي, مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية,أبو ظبي,2003, ص13.

- 17-د. عباس جبار الشرع , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي , مجلة علوم اقتصادية , المجلد 5, العدد 17 , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العراق 2006 , ص 51
- 18- عبد السلام احمد ابو قحف , السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية , الجزء الرابع , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , مصر , 1989, ص 23-24
- 19- عبد السلام احمد ابو قحف , اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية , مصر , 2003 , ص 42
- 20- عرفان تقي الحسن , التمويل الدولي , الطبعة الثانية , عمان , 2002 , ص 45.
- 21- عبدوس عبد العزيز , سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة , مجلة الباحث , العدد 8 , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر , 2010, ص 151- 152
- 22- عدنان الهندي , تمويل المشاريع باستخدام صيغة رأس المال المبادرة , إصدار اتحاد المصارف العربية , بيروت 2000 , ص 28 - 32
- 23- د. علي احمد بلبل ومحمد مصطفى عمران , الاستثمارات الأجنبية المباشرة , التطور المالي والنمو الاقتصادي , شواهد من البلدان العربية , أوراق صندوق النقد العربي , العدد 6.
- 24-د. علي عبد الأمير علاوي , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , بيان الموازنة للبحرين , البحرين , 2007, ص 98
- 25- د. عماد محمد علي العاني , اندماج الأسواق المالية الدولية , أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي , بغداد , العراق , الطبعة الأولى , 2002 , ص 47
- 26- د. عماري جمعي , العولمة المالية وأثارها على الدول النامية , مجلة علوم إنسانية , السنة الرابعة , العدد 33 , 2007 , المتاح على شبكة الانترنت www.ulum.nl
- 27- عوني محمد الفخري , التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة , إصدارات بيت الحكمة , ط 1 , بغداد , 2002 , ص 13 .
- 28-د. فلاح خلف علي الربيعي , أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية , مجلة علوم إنسانية , السنة الثانية , العدد 23 , 2005 , المتاح على شبكة الانترنت , www.ulum.nl
- 29 - د. قاسم محمد عبد الله البعاج , نجم عبد عليوي الكرعوي , دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية , دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 40 , 2014 , ص 315-316
- 30- د. قلش عبد الله , بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية , مجلة علوم إنسانية , السنة الرابعة , العدد 32 , 2007 , المتاح على شبكة الانترنت الدولية www.ulum.nl .
- 31- د. كريم نعمة أنوري , دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية , مجلة علوم إنسانية , العدد 8 , 2004 , المتاح على شبكة الانترنت www.ulum.nl .
- 32- كريم نعمة أنوري , مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية , مجلة علوم إنسانية , العدد 30 , أيلول , 2006 , المتاح على شبكة الانترنت الدولية , <http://www.ulum.nl/b194.htm> .
- 33- محمد العريان , ومحمد الجمال , جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية , ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية , تونس , 1997, ص 46 .
- 34- محمد بن علي المسلم , جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة , مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي , العدد 17 , أكتوبر 2003 , ص 9.

- 35- محمد كمال الحمزاوي, سوق الصرف الأجنبي, منشأة المصارف, الإسكندرية, مصر, 2004 ص 21.
- 36- محمد صقر, سمير شرف, الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية (FDI), مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, المجلد 28, العدد 3, جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, اللاذقية, 2006, ص 32
- 37- د. منصور الزين, دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي, مجلة علوم إنسانية, السنة الخامسة, العدد 43, 2007, www.ulum.nl .
- 38 - ناجي حسين, تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر, مجلة علوم إنسانية, السنة الثالثة, العدد 24, 2005, المتاح على شبكة الانترنت, www.uluminsania.net .
- 39- د. نوزاد عبد الرحمن إلهيتي, الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي, مجلة علوم إنسانية, السنة الرابعة, العدد 32, 2007, ص 21 .
- 40- د. هناء عبد الغفار السامرائي, الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا, إصدارات بيت الحكمة, الطبعة الأولى, بغداد, 2002, ص 24 - 26.
- 41 - هيثم عبد الله سلمان ,تقييم الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي,جامعة البصرة ,كلية الإدارة والاقتصاد ,مجلة علوم اقتصادية ,المجلد 5,العدد 18 , 2006 , ص 122 .
- 42- د. هيل عجمي جميل ,الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية ,الحجم والاتجاه والمستقبل ,مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,الإمارات العربية المتحدة,الطبعة الأولى , 1999 ,ص 53-55.
- 43- يحيى حمود حسن ,دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دمج اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي ,جامعة البصرة ,كلية الإدارة والاقتصاد ,مجلة علوم اقتصادية ,المجلد 5,العدد 18 , 2006 , ص 80-81.
- 44- Babatunde, Shakirat Adepeju , The Impact of Tax Incentives on Foreign Direct Investment in Oil and Gas Sector in Nigeria, University Of Lagos School Of Post Graduate Studies ,IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM, ISSN: 2278-487X. Volume 6, Issue 1 (Nov. - Dec. 2012), , from the website:- www.iosrjournals.org/...6-issue1/A0610115.pdf?id=5352.
- 45-Ekperiware C. Moses m, Oil and Nonoil FDI and Economic Growth in Nigeriam, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 2(4):333-343 (ISSN:2141-7024), Technology Innovation and Enterprise Studies (TIES) Department National Centre for Technology Management (NACETEM), Obafemi Awolowo University (OAU), Ile-Ife Nigeria,2012,pp34 .
- 46-.Gaber Mohamed Abdel Gawad, Foreign Direct Investment (FDI) and Its Effects On Oil, Gas And Refinery Production and Their Exports: An Applied Study, Journal of Economics and Sustainable Development, ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855, Vol.4, No.1, 2013. from the website:- www.iiste.org/.../index.php/JEDS/article/viewFileForeign Direct Investment (FDI) and Its Effects On Oil, Gas And Refinery Production and Their Exports: An Applied Study.... Foreign Direct Investment, Oil and Gas Production and Refinery.
- 47-Laura Alfaro, Foreign Direct Investment and Growth: Does the Sector Matter, April 2003, from the website:- www.grips.ac.jp/teacher/oono/hp/docu01/paper14.pdf

- 48- Kolawole Olayiwola, FOREIGN DIRECT INVESTMENT, NON-OIL EXPORTS, AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: A CAUSALITY ANALYSIS1, Department of Economics and Development Studies Covenant University, Ota, Ogun State, Nigeria, Asian Economic and Financial Review, 2013, from the website:- www.researchgate.net/...n/229050643_Foreign_direct
Email: irjmss@gmail.com Barua (2013) and in Nigeria by Enimola (2011), and Olayiwola and Okodua (2013) and in Ghana by Abor et al (2008) who found positive effect of FDI on exports of those
- 49-Mark J. Kaiser Allan G. Pulsipher, A review of the oil and gas sector in Kazakhstan ,2006 , from the website:- <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301421506001443>
- 50- Mustapha Hussain I, Abdullahi Ahmed Mohammed , Oil and Non-Oil Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence from Autoregressive Distributed Lag Model ,2011, from the website:- www.sapub.org/...rpdf.aspx?doi=10.5923/j.economics...
Abstract The paper examines the impact of both oil and non-oil foreign direct investment (FDI) on economic growth in Nigeria for the period 1980. The paper employed ARDL Approach to...
- 51- Selma KURTISHI-KASTRATI , The Effects of Foreign Direct Investments for Host Country's Economy, American University of the Middle East, Faculty of Business,, Vol. 5 , Issue 1 , Kuwait, 2013, Pp2.